



جائزة النزاهة ومكافحة الفساد دليل الترشح لافضل تحقيق صحفي استقصائي 2019

نموذج ترشح معد من قبل ائتلاف أمان

الضفة الغربية وقطاع غزة

الجزء الأول: معلومات أساسية حول المترشح/ة (يعبأ من قبل المترشح/ة أو الجهة المرشحة)

	اسم المترشح/ة الرباعي
	عنوان المترشح/ة
	أرقام الاتصال بالمترشح/ة
	المدينة
	الجهة التي يعمل بها
	عنوان التحقيق:
	المنصة التي تم نشر التقرير بها:

جائزة النزاهة

تشجيع... تكريم... تحفيز

غايتنا تحفيز افراد شعبنا للعمل ضد الفساد والفاستين وتشجيعهم على تحمل مسؤولياتهم من خلال الإبلاغ عن أفعال الفساد التي يشهدونها أو يقعون ضحية لها، لذا يقوم ائتلاف أمان بمنح جائزة سنوية، تقديرية ومالية، لمن أسهموا بالكشف عن شبهات فساد، أو ساهموا في حماية المال العام، اكان ذلك في القطاع العام او الهيئات المحلية او الإعلام، كما يمنح الائتلاف جائزة أفضل بحث في مواضيع مكافحة الفساد.

تري أمان في منح هذه الجائزة تكريما لأشخاص تمتعوا بالنزاهة الكافية.... فملكوا الجرأة لكشف الحقائق.... لانهم امنوا بأن مكافحة الفساد جهد وطني يقع على عاتق كل مواطن.... أشخاص يدركون بأنهم شركاء في المال العام من خلال الضرائب التي يدفعونها وبالتالي فإنهم يساهمون في حماية هذا المال... أشخاص خاطروا بمصدر رزقهم وتحملوا مخاطر شخصية من أجل توجيه رسالة مفادها بوجود الفساد الجميع يدفع الثمن وقولك لا للفساد له وزن.

إن أهمية جائزة النزاهة لا تكمن في قيمتها المالية، فقيمتها الحقيقية هي في تكريم وحماية من يتمتعون بالنزاهة في عملهم والجرأة والشجاعة في كشف افعال الفساد مهما كان حجمها ومهما كان منصب الفاسدين.

جائزة النزاهة ومكافحة الفساد لأفضل تحقيق صحفي استقصائي

ندعو الإعلاميين/ات كافة للترشح للجائزة ضمن الشروط والمعايير أدناه. ممن قاموا بإلقاء الضوء على قضايا فساد من خلال مواد إعلامية مقروءة أو مرئية أو مسموعة، بغرض الكشف عن قضايا فساد بحيث تراعي المادة الإعلامية المعايير المهنية والمعالجة الموضوعية للقضية المثارة، بالتقدم للتنافس على نيل جائزة النزاهة.

الغايات من منح هذه الجائزة

- تشجيع الاعلاميين والاعلاميات في المجالات المختلفة على المساهمة في الكشف عن قضايا الفساد وتعزيز قيم النزاهة.
- تعزيز قيم النزاهة لدى الإعلاميين والمدونين والمؤسسات الإعلامية من خلال دمجهم في جهود مكافحة الفساد.
- تكريم الإعلاميين والمدونين والمؤسسات الذين ساهموا في كشف قضايا فساد.
- حماية المبلغين عن الفساد.

يمنح ائتلاف أمان جائزة مالية نقدية ومعنوية في احتفال النزاهة الوطني في كانون أول 2019

شروط الترشح للجائزة:

- يحق لكل إعلامي فلسطيني مقيم في فلسطين الترشح لنيل الجائزة على أن يكون:
- قد نشر تحقيق استقصائي مقروء أو مرئي أو مسموع.
- ان تكون نشرت بغرض الكشف او التطرق الى إحدى قضايا الفساد.

- أن يكون التحقيق قد نشر في إحدى وسائل الإعلام باللغة العربية أو اللغة الانجليزية مع الافضلية للغة العربية(صحف، مجلات، ملاحق إخبارية، مواقع إخبارية، قنوات تلفزة محلية وعربية، إذاعات محلية، أو على صفحات الانترنت)
- أن يكون التحقيق قد نشر في الفترة 2018/10/1 الى 2019/9/30.
- ان لا يزيد التحقيق المكتوب عن 2500 كلمة.
- أن يراعي التحقيق المعايير المهنية والمعالجة الموضوعية للقضية المثارة.
- أن يكون التحقيق المثار قد غطي حالة ذات أثر على المجتمع.
- أن لا يكون التحقيق قد تقدم للمنافسة على الجائزة في السنوات الماضية.
- أن يتم ارفاق المادة الاعلامية المنشورة المتقدمة للمنافسة على الجائزة مع الطلب.
- أن لا تكون/ يكون المتقدمة/ المتقدمة قد حصل على الجائزة من قبل.
- ان لا يكون التحقيق قد حصل على جائزة من أي جهة أخرى.
- تقديم وثائق ثبوتية في حال وجود ردود افعال ذات صلة بالمادة الاعلامية.

معايير منح الجائزة

1. سلامة الإجراءات التي اتبعها الإعلامي/ة وانسجامها مع الأنظمة والإجراءات المعتمدة والقانونية.
2. عالجت أو كشفت ملف فيه تجاوزات أو ساعدت في تقديم معلومات ساهمت في قضية منظورة امام المحكمة.
3. مستوى اهمية التحقيق المثار لفئات واسعة من الناس، ومستوى ردود الفعل من قبل الجهات المختلفة ذات العلاقة.
4. تشير الى فرضية واضحة بوجود جهة ما لها مصلحة في بقاء هذه الممارسة المنحرفة او التجاوز طى الكتمان >
5. احتواء التحقيق على اسئلة رئيسية محددة، وتنوع وتعدد مصادر المعلومات بالاضافة الى وضوح التوثيق .
6. نوعية الكشف وتأثير الأجوبة التي يجمعها التحقيق على المجتمع.
7. مستوى طلب المعلومات من كافة الاطراف بمن فيها المشتبه فيها بالتجاوز .
8. الابتكار والإبداع في عملية ربط اجزاء التحقيق بما يفيد في زيادة التأثير والاقناع .
9. السلاسة ووضوح المضمون.
10. ارتباط المضمون برؤية ورسالة امان.
11. جودة الكتابة او الصورة او الصوت.

الحصول على طلبات الترشح:

- يتم استلام طلبات الترشح أو الترشح طوال العام من خلال تحميل نموذج الترشح أو الترشح ودليل الجائزة من مواقع أمان الإلكترونية www.aman-palestine.org أو www.facebook.com/AmanCoalition أو على تويتر [AMANCoalition](https://twitter.com/AMANCoalition) أو من خلال مكاتب أمان في رام الله وغزة.

تقديم الطلبات:

- يتم تقديم الطلبات إما باليد في مكنتي أمان المذكورين، أو عن طريق البريد الإلكتروني التالي awards@aman-palestine.org
- آخر موعد لتسليم الطلبات بشكلها النهائي على نسختين (نسخة ورقية ونسخة الكترونية) هو **2019/9/30** حيث سيتم ترحيل الطلبات التي ترد المؤسسة بعد هذا التاريخ إلى العام القادم.

الجهات المشرفة على منح الجائزة

اللجنة الفنية للجائزة:

- تتألف اللجنة الفنية من شخصيات اعتبارية وخبراء في مجال الاعلام وتختص اللجنة الفنية بما يلي:
1. إعداد وتطوير معايير منح الجائزة وآليات الإعلان والترشح، إضافة لتطوير نماذج الترشح والترشيح وتحديد الوثائق المساندة والمعززة لطلب الترشح/ الترشح.
 2. دراسة الطلبات المستقبلية ومراجعتها وتدقيقها وفحص مدى استيفائها لمعايير ومتطلبات الجائزة وعقد المقابلات مع المرشحين إذا احتاج الأمر أو الاتصال بالجهات ذات العلاقة لمزيد من المعلومات والفحص.
 3. تنسيب الفائز/ة لنيل الجائزة لهيئة المحكمين من خلال إعداد تقرير حول أعمال اللجنة وأسباب الترشح ويقوم ممثل عن اللجنة بعرض التقرير ومناقشته في اجتماع هيئة المحكمين.

هيئة المحكمين:

- تضم هيئة المحكمين شخصيات اعتبارية ممثلة عن كافة قطاعات المجتمع الفلسطيني تمتاز بالمصداقية الوطنية والاجتماعية وتختص بما يلي:
1. مراجعة ومناقشة التقرير الذي تعده وترفعه اللجنة الفنية لجائزة النزاهة.
 2. دراسة توصيات اللجنة الفنية والاطلاع على الطلبات المرشحة لنيل الجائزة .
 3. اتخاذ القرار حول الفائزين/ ات في الجائزة.
 4. تكريم الفائزين/ات بالجائزة في احتفال الشفافية الذي تعقده أمان في كانون أول من كل عام.

ملاحظة: في حال تبين للجنة أن أي من المعلومات المقدمة في هذا الطلب تخالف حقوق الملكية الفكرية والنشر سيتم استبعاد الطلب، أما إذا تبين فيما بعد منح الجائزة للفائز/ة أية مخالفة يحق للمؤسسة سحب الجائزة.

عنوان أمان

الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة " أمان "

عمارة الريمماوي، الطابق الأول

شارع الإرسال، حي المصايف، رام الله

هاتف: 2989506، 2974949

بريد الكتروني: awards@aman-palestine.org

مكتب غزة: شارع حبوش، عمارة دريم الطابق الثالث هاتف: 2884767 – 2884766

ملحق تعريفات لأغراض الجائزة:

تعريف الفساد

الفساد كما حدده أمان لأغراض هذه الجائزة والمتفق عليه دولياً "كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة"، أي أن يستغل المسؤول منصبه من أجل تحقيق منفعة شخصية ذاتية لنفسه ولجماعته، وعليه يجب تزامن عنصران في السلوك ليتم تصنيفه بأنه فساد، هما استغلال الفاسد للصلاحيات التي يتمتع بها كونه يشغل وظيفة عامة واتخاذ قرارات لتحقيق منافع ذاتية وليس وفقاً للمصلحة العامة، وقد يتخذ هذا الفعل أشكالاً متنوعة منها:

الواسطة: أي التدخل لصالح فرد ما، أو جماعة دون الالتزام بأصول العمل والكفاءة اللازمة. مثل تدخل طرف ثالث لتعيين شخص في منصب معين لأسباب تتعلق بالقرابة أو الانتماء الحزبي رغم كونه غير كفؤ أو مستحق.

المحسوبية: وتُعرف بأنها تنفيذ أعمال لصالح فرد أو جهة ينتمي لها الشخص مثل حزب أو عائلة أو منطقة... الخ، دون أن يكونوا مستحقين لها.

المحاباة: تفضيل جهة على أخرى في الخدمة بغير وجه حق للحصول على مصالح معينة.

الرشوة: أي الحصول على أموال أو أية منافع أخرى من أجل تنفيذ عمل أو الامتناع عن تنفيذه مخالفةً للأصول.

غسل الأموال: حسب القرار بقانون رقم (9) لسنة 2007 بشأن مكافحة غسل الأموال وبموجب نص المادة الأولى التي تعرف جريمة غسل الأموال على أنها "كل سلوك يقصد به إخفاء أو تغيير هوية الأموال المتحصلة من إحدى الجرائم الأصلية وذلك تمويهاً لمصادرها الحقيقية لتبدو في ظاهرها متأتية من مصادر مشروعة".

اختلاس المال العام: أي استيلاء الموظف العام أو من في حكمه على المال العام لنفسه، حيث يستغل الموظف العام حقيقة أنه مؤتمن على المال العام فيختلسه لنفسه، ويتم ذلك بتغيير الموظف نيته من نية حيازة أمين إلى نية حيازة مالك.

استثمار الوظيفة العامة: استغلال الموظف للصلاحيات الوظيفية الممنوحة له بموجب المنصب والوظيفة العامة للحصول على مكاسب مادية شخصية.

الكسب غير المشروع: وهو الزيادة غير المبررة على ثروة الموظف العام.

التحرش الجنسي: فعل يتنافى مع مبادئ حقوق الإنسان، يكون إما لفظياً أو مادياً (بالتربص أو التخويف) للحصول على متعة جنسية، يمارسه المسؤول أو رب العمل تجاه مرؤوسيه مستغلاً نفوذه وموقعه والصلاحيات الممنوحة له ومستغلاً مطالبته مرؤوسيه بحقوقهم واحتياجاتهم.

الاتجار بالنفوذ: وعد موظف عمومي أو أي شخص آخر بأي مزية غير مستحقة أو مجرد عرضها عليه أو منحة إياها سواء كان ذلك له مباشرة أو عن طريق وسيط وذلك حتى يقوم باستغلال نفوذه سواء كان ذلك النفوذ فعلي أي ناتج عن قدرته في إصدار قرارات أو أوامر بحكم موقعه القيادي.

إهدار المال العام: وهو مرتبط باستغلال المنصب العام ويندرج تحت هذا التعريف أن يقوم الموظف بإعفاء شركات أو مواطنين من الضرائب المستحقة عليهم دون وجه حق، أو أن يقوم باستعمال مقدرات المؤسسة المالية كسيارات المؤسسة أو معداتها أو أجهزتها لأغراض غير أغراض عمل المؤسسة وبرامجها الأصلية لهذه الأموال ومن ثم يمكن إنفاقها واستثمارها في أغراض مشروعة.

القطاع العام: أية وزارة أو إدارة أو مؤسسة عامة أو سلطة (مدنية وعسكريه، وزارية وغير الوزارية) أو أية جهة أخرى تتلقى موازنتها من الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية أو ملحقة بها.

الموظف العام: يقصد به الموظف أو الموظفة وهو الشخص المعين بقرار من جهة مختصة لشغل وظيفة مدرجة في نظام تشكيلات الوظائف المدنية على موازنة احدى الدوائر الحكومية أيأ كانت طبيعة تلك الوظيفة أو مسماها.

الوظيفة العمومية: مجموعة المهام التي توكلها جهة مختصة الى الموظف للقيام بها بمقتضى قانون الخدمة المدنية واللوائح المنظمة لها أو أي تشريع آخر أو تعليمات أو قرارات ادارية وما يتعلق بها من صلاحيات وما يترتب على تلك المهام من مسؤوليات.

الهيئة المحلية: وحدة الحكم المحلي في نطاق جغرافي واداري معين. تعتبر الهيئة المحلية شخصية اعتبارية ذات استقلال مالي تحدد وظائفها وسلطاتها بمقتضى أحكام القانون. يتولى إدارة الهيئة المحلية مجلس يحدد عدد أعضائه وفقاً لنظام يصدر عن الوزير ويصادق عليه مجلس الوزراء وينتخب رئيسه وأعضاؤه انتخاباً حراً ومباشراً وفقاً لأحكام قانون الانتخابات.

المجلس: مجلس الهيئة المحلية ويشمل مجلس البلدية أو المجلس المحلي أو المجلس القروي أو اللجنة الإدارية أو لجنة التطوير أو أي مجلس آخر يشكل وفقاً لأحكام هذا القانون ويتألف من الرئيس والأعضاء المنتخبين.